حققت 10,5 ملايين دينار صافي ارباح.. وعموميتها أقرت توزيع 50٪ نقداً

الدبوس: نصف مليار دينار أصول «بوبيان للبتروكيماويات»

طارق عرابي

قال رئيس مجلس ادارة شركة بوبيان للبتروكيماويات دبوس الدبوس ان العام الماضي كان مميزا بالنسبة للشركة من حيث الاداء التشغيلي لاستثمارات الشركة فقد اظهرت النتائج المالية تحقيق ارباح تشغيلية بلغت 45,8 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في ابريل الماضي.

واضاف الدبوس في كلمة خلال الجمعية العمومية العادية للشركة والتي عقدت امس بنسبة حضور 77٪ ان مجلس الاداة اتخذ قرارا بخفض قيمة الشهرة واصول اخرى غير ملموسة بهدف اظهار قيمة الاصول بصورة متحفظة في ميزانية الشركة حيث بلغت القيمة الاجمالية لهذا الخفض 33,7 مليون دينار سواء كانت متعلقة بشركات زميلة او تابعة.

واشار الى ان ذلك نتج عنه تحقيق صافي ارباح قدرها 10,5 ملايين دينار عن السنة المالية المنتهية.

دبوس الدبوس مترئسا الجمعية العمومية

وكشف الدبوس عن ان العام المالي المنتهي توج بعدة استحواذات مهمة بلغت في مجملها 28,5 مليون دينار، مشيرا الى ان ذلك قد نتج عنه تجاوز اجمالي اصول الشركة نصف مليار دينار.

وفند الدبوس اهم تلك الاستحواذات فيما يلي:

في قطاع التعليم: قامت الشركة بشراء ما يعادل 20,6 ٪ من راسمال شركة اياس للتعليم الاكاديمي والتقني بمبلغ وقدره 15 مليون دينار لتصبح ملكية بوبيان في الشركة بشكل مباشر وغير مباشر نحو 55٪.

وفي قطاع الصناعة تم الاستحواذ على حصة اضافية من راسمال شركة الكوت للمشاريع الصناعية بمبلغ وقدره 6 ملايين دينار.

من جهة اخرى اكد الدبوس على ان الشركة قامت بشراء ما يعادل 22٪ من راسمال شركة السكب الكويتية وذلك مقابل مبلغ 7 ملايين دينار.

ونوه الى استمرار الشركة في البحث عن فرص استثمارية في جميع المجالات بما يتماشى مع استراتيجيتها الاستثمارية وبما يكفل تنوع مصادر الدخل. وحول اداء مجموعة شركات ايكويت للبتروكيماويات فقد اشار الدبوس الى ان حصة بوبيان من التوزيعات النقدية ما مجموعه نحو 42 دينار عن السنة المالية المنتهية متوقعا ان يتم الانتهاء من اعمال انشاء مصنع الاثيلين جلايكول التابع لشركة ميجا جلوبال في ولاية تكساس في اكتوبر المقبل.

ووافقت عمومية بوبيان على جميع بنود جدول الأعمال بما فيها توزيع أرباح نقدية بنسبة 50٪ من القيمة الاسمية للسهم.

«الدرة للخدمات البترولية»: توقعات بزيادة أرباح 2019 بعد تنفيذ عقود جديدة

يوسف لازم

قال رئيس مجلس ادارة شركة الدرة للخدمات البترولية وليد الحوطي: ان 2018 كانت عاما محوريا في أداء الشركة من خلال عدة عناصر، منها أداء الشركات التابعة من حيث الربحية التشغيلية. وأضاف الحوطي في كلمته خلال الجمعية العمومية العادية المنعقدة امس ان الشركة استطاعت أن تجني ثمار تنفيذها لاستراتيجيتها المعتمدة والتي ترتكز بشكل أساسي على مبدأ التحفظ وقياس المخاطر والاستفادة المثلى من الموارد الموجودة ورفع مستوى التعاون المتبادل بين الشركات التابعة على صعيد العمليات وذلك لتحقيق أقصى درجات النمو.

واوضح الحوطي ان من أهم الاحداث التي أثرت على القوائم المالية لشركة الدرة وشركاتها التابعة في 2018 هو تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الجديد IFRS9، حيث انخفضت الايرادات التشغيلية للشركة من 29,38 مليون دينار في 2017 الى 22,97 مليون دينار في 2018 وذلك يعود بشكل رئيسي الى استكمال بعض المشاريع خلال 2018، في حين انخفضت قيمة الأصول بقيمة 5,8 ملايين دينار عن 2017 لتصبح 46,49 مليون دينار في 2018 نتيجة الى ارتفاع قيمة الاستهلاك وإعادة تصنيف بعض الأصول وأخذ مخصصات عن ذمم تجارية مدينة بعد تطبيق المعيار الجديد IFRS9، فيما انخفض صافي الارباح المجمعة لشركة الدرة وشركاتها التابعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 من 1,4 مليون دينار في 2017 الى 891 الف دينار في 2018.

وليد الحوطي مترئسا الجمعية العمومية

تعزيز ودعم مركز الشركات التابعة في المشاريع التنموية الخاصة بقطاع النفط والغاز من خلال الحصول على التأهيلات المطلوبة لدى شركات النفط والغاز وشركات المقاولات العالمية، وذلك للمشاركة بأكبر عدد ممكن من المشاريع، متوقعا أن يكون هناك زيادة في أرباح الشركة التشغيلية نظرا الى العقود الجديدة التي تمت ترسيتها على الشركات التابعة بما يعزز مكانة الشركة الحالية.

الجمعية العمومية

وافقت عمومية الشركة على كافة بنود جدول الاعمال وكان أهمها الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 2018/12/31 واعتمادها، وسماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من قبل الجهات الرقابية، والتعامل مع أطراف ذات صلة، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة فيما يتعلق عن تصرفاتهم القانونية والمالية والادارية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

«السيادي الكويتي» يحافظ على ترتيبه الرابع عالمياً بأصول 592 مليار دولار

أظهر تقرير حديث احتلال صندوق الثروة السيادي الكويتي المرتبة الرابعة بين أكبر 81 صندوق ثروة سيادية على مستوى العالم من حيث إجمالي الأصول.

وبحسب الموقع الرسمي المتخصص برصد حركة الصناديق السيادية حول العالم «SWFI»، بلغ إجمالي أصول الصندوق السيادي الكويتي نحو 592 مليار دولار، وهو الثاني في منطقة الشرق الأوسط بعد الصندوق السيادي لإمارة أبوظبي والبالغ قيمة أصوله 696,66 مليار دولار. وجاء الصندوق السيادي النرويجي والمعروف باسم، صندوق المعاشات الحكومية، في المرتبة الأولى بإجمالي أصول بلغت قيمتها 1,073 تريليون دولار، يليه الصندوق السيادي لدولة الصين الشعبية ثانيا بقيمة 941,42 مليار دولار.

الجدير بالذكر، أن الصندوق السيادي الكويتي استقر عند نفس القيمة منذ آخر تحديث لقاعدة بيانات معهد «SWFI»، ولم يسجل أي تغيير سلبي.

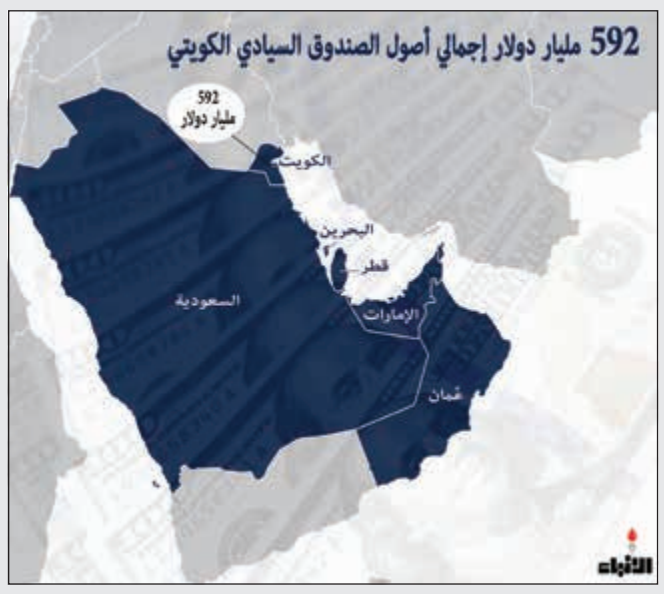

يجسد رؤيتها الثابتة في خدمة ذوي الإعاقة

«مؤسسة البترول» ترعى مشروع «بلا عوائق»

ترعى مؤسسة البترول الكويتية «مشروع بلا عوائق» الذي تطلقه «مهندسون بلا حدود» والذي يهدف إلى تسليط الضوء على المرافق غير الصديقة لذوي الإعاقة لجعلها أكثر ملاءمة للاستخدام، وذلك تأكيدا منها على دورها الريادي في مجال المسؤولية الاجتماعية في رعاية ذوي الإعاقة، وتجسيدا لرؤيتها المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع شركاء منظمات المجتمع المدني وأوضح العضو المنتدب للموارد البشرية بالوكالة في مؤسسة البترول الكويتية الشيخ فيصل جابر الأحمد الجابر الصباح، في بيان صحافي، أن رعاية مشروع «بلا عوائق» يجسد استراتيجية المؤسسة الثابتة والمتجددة في خدمة ذوي الإعاقة، وحرصها على المشاركة بفعالية في كل المبادرات والمشروعات التي توفر لهم سبل الراحة والقضاء على المعوقات التي تواجههم داخل المجتمع.

وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل يومي، من خلال تحسين المناطق والمرافق العامة لتكون صديقة لاستخدام الكرسي المتحرك.

وأضاف أن آلية عمل المشروع تقوم على قيام متطوعي «مهندسون بلا حدود» بمسح المناطق في الكويت وتحديد المواقع التي تحتاج إلى التحسين، حيث يتم التوصل للمرافق التي تحتاج إلى التحسين والتعديل لتكون صديقة للأفراد من ذوي الاعاقة عن طريق استخدام هاشتاغ # بلا عوائق على وسائل التواصل الاجتماعي والذي تم إطلاقه لإشراك المجتمع وتفعيل دوره من خلال مشاركة الصور والمواقع التي تتطلب الاهتمام وهو الأمر الذي ساهم بنجاح المشروع.

واختتم الشيخ فيصل جابر الأحمد تصريحه بالقول: إن دور مؤسسة البترول الكويتية ورسالتها الاجتماعية في خدمة أفراد المجتمع يمتد لكل القطاعات لحل الاشكاليات التي تواجههم وتحقيق الرفاهية والسعادة للجميع، مع العمل على زيادة دورها بشكل مستمر على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية جزء مهم في تعزيز دورها الاجتماعي.

رأي اقتصادي

سلامة الطيران وعطلة العيد.. والصيف

نبيلة العنجري
ممثلة منظمة السياحة العالمية في الكويت ومدير عام شركة لبدرز جروب للاستشارات والتطوير

حدثت عدة مستجدات تتعلق بسلامة الطيران المدني في الفترة القصيرة الأخيرة، وهي تستدعي التوقف عندها خاصة أننا على أبواب موسم سفر وعطلة عيد الفطر المبارك، يليها بعد بضعة أسابيع عطلة الصيف الطويلة حيث تقضي نسبة كبيرة من الكويتيين الإجازة خارج البلاد.

من هذه المستجدات، التحذير الأميركي القائم والموجه لرحلات الطيران التجاري فوق مياه الخليج بضرورة توخي الحذر، وتكرار المآسي التي نتجت عن تكرار تحطم طائرات «بوينغ» وتعرضها لمشاكل أخرى عديدة في أقل من 6 أشهر فقط، وما أدى إليه ذلك من تخلي العديد من شركات الطيران عن استخدام طائرات الطراز المذكور، بما في ذلك دول وشركات خليجية، هذا إضافة الى تداعيات أخرى على مجمل حركة السفر وصناعة الطيران في العالم.

ومع كثافة حركة السفر ذهابا وإيابا المتوقعة خلال الأيام القليلة المقبلة، تستدعي الوقائع المذكورة آنفا مزيدا من الانتباه واليقظة، ليس فقط من قبل السلطات والشركات المعنية بالطيران المدني والتجاري في الكويت والمنطقة، بل أيضا من المسافرين أنفسهم ووكلاء السفر وشركات السياحة وحجز الرحلات.

فما نتحدث عنه يتعلق بوقائع فعلية، حاضرة ومحتملة من عدة مصادر من المخاطر:

1ـ في الشق الأول من المخاطر، نبهت «إدارة الطيران الاتحادية الأميركية»، في 17 مايو الجاري إلى أن «جميع الطائرات التجارية التي تحلق فوق مياه الخليج العربي وخليج عمان بحاجة إلى أن تكون على علم بالأنشطة العسكرية والتوتر السياسي المتزايد»، وهذا يشمل طبعا الطائرات التابعة لشركات طيران محلية أو أجنبية أو حتى طائرات خاصة.

ويخفف هذا التحذير نسبيا من مسؤولية أي طرف قد يتسبب بأي حادث، عرضا او حتى عمدا، «فعليا وقانونيا واجرائيا»، حيث نص صراحة على أن هناك عدة احتمالات للخطأ العسكري «مثل إساءة التقدير أو اللبس في تمييز هوية الطائرات»، ما يزيد بالتالي من مسؤولية شركات الطيران وقرارات المسافرين.

2ـ الشق الثاني من المخاطر يتعلق بتداعيات حوادث طائرات البوينغ الأميركية ـ طراز 737 ماكس ـ التي تكررت 3 مرات في غضون بضعة اشهر، بدءاً بتحطم الطائرة التابعة للخطوط الجوية الإندونيسية في نهاية أكتوبر الماضي ومقتل جميع ركابها الـ 189، ثم تحطم الطائرة التابعة للخطوط الإثيوبية ومقتل جميع ركابها الـ 157 في مارس الماضي.

رغم مسارعة العديد من الدول وشركات الطيران حول العالم إلى وقف تسيير أي رحلات على هذا الطراز، ومن ضمنها الكويت ودول خليجية أخرى، فإنه لم يتم منع استخدامه بدليل حادث ثالث تعرضت له طائرة «بوينغ 737» مطلع مايو في رحلة لشركة طيران ميامي الأميركية والتي انحرفت عن مسار هبوطها وسقطت فوق النهر بدلا من المدرج ما أدى (فقط) الى إصابات خفيفة بين الركاب.

وبينما تعكف شركة «بوينغ» على دراسة ومحاولة معالجة العيوب «القاتلة»، من غير المعروف بعد اذا كانت آلاف الطائرات من نفس الطراز المنتشرة في العالم ستنتظر قرارات «بوينغ» وما اذا كانت ستخضع لصيانة نوعية أو تصليح أو تعديل، أو أن الشركات المالكة ستضطر الى بيعها في نهاية المطاف (لتعويض جزء من خسائرها) في صفقات خاسرة إلى شركات طيران أقل شأنا وأكثر مغامرة.

يقظة في المطارات.. وفي السماء

ما يجب التوقف عنده بعد هذا الاستعراض:

1ـ أن العديد من شركات الطيران لم تعلن بعد وقف تسيير رحلات هذا الطراز من الطائرات مع الاشارة إلى طائرات بوينغ 737 بكل نسخها تعد أكثر طائرات نقل الركاب مبيعا في العالم.

2ـ إن التخلي عن طائرات بوينغ لا يعني أن باقي الطائرات أصبحت بمعزل عن المخاطر، بل على العكس، فإن الضغط العالمي على شراء واستعجال الحصول على طائرات أخرى، قد يؤدي إلى ارتفاع احتمالات الحوادث على الطائرات الأخرى المصنعة من الشركات التي ستصبح «أكثر ريادة» من «بوينغ» في مستقبل قريب، وخاصة طائرات «ايرباص».

3ـ في دراسة حديثة تناولت «انفاق شركات الطيران المتعثرة على إجراءات السلامة» نشرت قبل أسبوعين في منصة «هارفرد بيزنيس ريفيو»، يتبين أن الشركات الرائدة تكون في أحيان كثيرة أقل أمانا من غيرها، علما أنها أكثر قدرة على تحمل الكوارث والسخط الشعبي الناتج عنها.

وإذا كانت ثمة علاقة مباشرة بين معدل ربح شركات الطيران وجانب الأمان والسلامة، فإن أهم ما تستنتجه الدراسة أنه مهما بلغ «عدد الطائرات المشبوهة التي تضعها شركات الطيران خارج الخدمة» كما هو الحال بعد توقيف رحلات «بوينغ 737 ماكس»، فإن «ما يقوم به الموظفون على الأرض وأثناء التحليق هو الأكثر أهمية».

4ـ في ضوء النتيجة أعلاه، لا بد أن تحتل إجراءات أمن وسلامة الطيران مرتبة أولى في هذه الظروف وهذه الفترة ولدى مختلف الاطراف المعنيين بالسفر، حتى لو كان على حساب تأخير بعض الرحلات لأسباب الأمان والسلامة. هذا يؤدي إلى التنويه بما قامت به الادارة العامة للطيران المدني لدى وقف تحليق طائرات «بوينغ 737 ماكس» في سماء الكويت، وبما قامت به الخطوط الجوية الكويتية باستئجار طائرات ايرباص، إنما الأولوية تتطلب اليقظة الدائمة متعددة الجوانب.

هذه الإرشادات العديدة المسبقة قد تعكر بنظر البعض صفو أجواء السفر بهدف الاصطياف والسياحة، ولكنها بالتأكيد تجعل فرص الاستمتاع بالعطل أقل خطرا، وخاصة بالنسبة للعائلات، حتى لو اقتضى الأمر تأخير أو تأجيل رحلة، أو تغيير شركة طيران (تحويل)، أو حتى تغيير الوجهة أحيانا.

«المركزي»: الإخطار عن المعاملات المشبوهة مسؤولية المؤسسات المصرفية

أكد بنك الكويت المركزي أن الإخطار عن المعاملات المالية المشتبه فيها يقع على عاتق المؤسسات المصرفية والمالية، وذلك وفقا لأحكام القانون 106 لسنة 2013 بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونفى «المركزي» في بيان صحافي أمس صحة ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي بأنه أخطر وحدة التحريات المالية عن «تحويلات مالية ضخمة قام بها عميل في أحد البنوك الكويتية والاشتباه في صلة تلك التحويلات بعمليات غسل أموال».

وقال في هذا السياق، إن المؤسسات المصرفية والمالية تقوم بالإخطار مباشرة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية دون تدخل من بنك الكويت المركزي، لافتا إلى أنه يتعين على المؤسسات المصرفية والمالية التأكد من اتساق المعاملات المالية للعميل مع مستوى دخله وحجم ثروته وطبيعة النشاط الذي يمارسه.

وأوضح أن وحدة التحريات المالية هي جهة مستقلة عن «المركزي» وتقع مهام تلقي الإخطارات عليها مباشرة من المؤسسات المصرفية والمالية وجمع البيانات وإجراء التحقيقات حول الإخطارات المقدمة من تلك المؤسسات.

وبين «المركزي» أنه يتولى التحقق من التزام المؤسسات المصرفية والمالية بمتطلبات القانون رقم 106 لسنة 2013 والتعليمات الصادرة في هذا الشأن إلى جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة والتمويل الخاضعة لرقابته من خلال الإشراف الميداني والمكتبي.

مبنى البنك المركزي

وكانت بعض وسائل التواصل الاجتماعي قد تداولت أخيرا أن بنك الكويت المركزي خاطب أحد البنوك المحلية مستفسرا عن «وجود شبهات غسيل أموال في تحويلات مالية مليونية إلى الخارج مشبوهة تتعلق بأحد الأشخاص».

«المتكاملة»: الرئيس التنفيذي يحوّل ملكية 5 ملايين سهم إلى «مشاريع كويست»

ذكرت شركة المتكاملة القابضة في بيان نشر على البورصة عن قيام نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي جاسم مصطفى بودي بتحويل ملكية 5 ملايين سهم من اسهم الشركة الى شركة مشاريع كويست للتجارة العامة، مشيرة الى أن الصفقة تمت في 26 مايو الجاري.

وكانت شركة المتكاملة أعلنت عن تحقيقها أرباحا بلغت 3 ملايين دينار في الربع الاول من العام 2019 وبلغت ربحية السهم 13,65 فلسا.